

## بيان لأجنحة كتائب شهداء الأقصى يطالب السلطة الفلسطينية بمحاربة الفساد 2005/4/5\* [مقتطفات]

[.....]

الأخوة أعضاء القيادة التاريخية..

نعاهدكم أن نحمي مشروعنا الوطني بدمائنا، وسنكون الرصاصة القاتلة في قلب المحتل، والحائط المنيع ضد كل المؤامرات، والسند والعون لكل الشرفاء، وسنقوم بواجبنا الذي هو أمانة في أعناقنا، ولكننا نتطلع إلى معالجة جدية من قبلكم لكافة الملفات التي سئمنا الحديث بها ولكن دون أي رد، ومن هنا فإننا في كتائب شهداء الأقصى نطالبكم البحث الجدي والمسؤول بالقضايا التالية:

أولاً: إجراء تحقيق جدي بموت الرئيس ياسر عرفات عبر تشكيل لجنة من قبل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ومركزية حركة فتح والمجلس التشريعي، وقادة الأجهزة الأمنية.. هذه اللجنة مهمتها الوصول للحقيقة ومصارحة الجماهير الفلسطينية بها مهما كانت.

ثانياً: إجراء تحقيق حقيقي وإعلان نتائج واضحة حول قضية الأسمنت الذي ذهب لصالح بناء جدار الفصل العنصري، وتقديم المسؤولين عن هذا الأمر للمحاكمة، أو تبرئة ساحتهم إن لم يثبت عليهم شيء ضمن تحقيق قضائي نزيه ومستقل.

ثالثاً: فتح تحقيق مع كل من التالية أسماؤهم كرموز للفساد مع التأكيد أن القائمة لم تكتمل بعد، ولكن المحاسبة المبدئية لهذه المجموعة ستكون دليل صدق من قبل القيادة اتجاه شعبها:

1 - حربي صرصور وزمرته حول الملايين التي نُهبت من هيئة البترول.

2 - أمين حداد محافظ سلطة النقد، وتطبيق ما جاء من توصيات وقرارات للمجلس التشريعي.

3 - طاقم الفساد الذي دائماً ما أحاط بالرئيس مستغلاً حصاره ومرضه وهم رمزي خوري، يوسف العبد الله، أبو السعود، فايز، فهم شلة حاصرت الرئيس دوماً محددة من يدخل عليه ومن لا يدخل، وساهموا بشكل مباشر في فوضى الصرف المالي والتعيينات والترقيات غير المدروسة والتي تعتمد على الاستزلام والواسطة والرشوة، ونطالب بإقصائهم عن أي مناصب رسمية مستقبلاً، ومساءلتهم عن مصادر ثرواتهم واستثماراتهم في كندا وعمان ورام الله والإمارات، وعن عقاراتهم التي لا تخطر على بال، ومن المفجع أن نرى رمزي وهذا نذير شؤم على مستقبل العمل بالقيادة.

4 - وحيد مطير، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالنيابة، والنهب الذي تعرضت له مؤسسة أسر الشهداء، فقد كان الرئيس على وشك إجراء تحقيق حول الموضوع ولكن موته حال دون حدوث هذا التحقيق، ومصادرة أمواله التي جعلها مستثمرة بشركات في عمان.

5 - خالد إسلام (الكردي محمد رشيد) وادعائه أن الرئيس مات ولم يترك فلساً واحداً، ومصير أموال منظمة التحرير، واستثمارات سلطتنا الوطنية وأموال حركة فتح المنهوبة.

6 - غازي الجبالي والفترة التي قضاهها رئيساً لجهاز الشرطة، والرشاوى وانتهاكه للأعراض والحرمان.

7 - سامي الرملاوي، وثراؤه الفاحش، والعقارات التي باسمه والتي تفوق التصور.

8 - محمود البدر، مراجعة أرصده وممتلكاته وحالة الثراء الفاحش التي أصابته.

رابعاً: نطالبكم بموقف واضح ومحدد ضمن بيان رسمي كمنظمة تحرير ومجلس وطني وكحركة فتح وكسلطة فلسطينية من بعض المبادرات كجنيف (عبد ربه)، فعبد ربه عضو في اللجنة التنفيذية ولكنه لا يمثل أي إطار تنظيمي، بل هو مطرود من حزب فدا، ومبادرة الهدف (نسبية)، فلا مجال للمراوغة والدبلوماسية في الردود في قضايا تعتبر عصب القضية الفلسطينية.

خامساً: العمل على تشكيل لجنة وطنية عليا بمسمى "لجنة من أين لك هذا"، ومهمتها الأساسية البحث في حالات الثراء الفاحش الذي أصاب بعض المسؤولين والمتنفذين في السلطة وفي مؤسسات المجتمع المدني والتي لا أحد يراقب عملهم، وثرواتهم واستثماراتهم وعقاراتهم التي لا يعلم أحد كيف جمعت، ومن أين أتت؟؟ علماً أن الكل معروف سجله وتاريخه.

سادساً: تشكيل لجنة مهنية لمراجعة عمل كافة المراكز العليا بالسلطة ودوائر منظمة التحرير وسفاراتنا في الخارج وأدائها المهني، فمن غير المعقول بقاء أميين وجهلة وغير أكفاء على رأس السفارات والإدارات العامة في المنظمة ووزارات السلطة التي حولها البعض إلى مشاريع بزنس.

سابعاً: مراجعة جدية لعمل بعض الهيئات التي لا تعمل بل هي مجرد هيئات لأشباح بدون أي مردود. ثامناً: وقف الموازنات التي تُصرف لبعض اللجان الوهمية والشكلية، وتوحيد بعض اللجان في قضايا تخص القدس والأراضي والاستيطان والأسرى واللاجئين، بدل صرف أموال طائلة على لجان متعددة بدون أي نتائج ملموسة.

تاسعاً: عدم الاكتفاء بالتحقيق والمحاسبة، بل أنتم ملزمون بعد إدانتهم بإرجاع كل قرش نهب، ومصادرة العقارات والأموال، لأنها ملك لهذا الشعب.

عاشراً: فتح ملفات الإدارة المالية والعسكرية والمدنية لحركة "فتح" واستعادة الرديات وفوارق العملة والخصومات غير الشرعية، وأيضاً فتح ملف الاستثمارات المنهوبة والتي أصبحت أملاكاً خاصة، وإعادة التدقيق بملفات الترفيعات والترقيات والتفريغات العبثية غير المشروعة ولبعض قادة الأجهزة الأمنية.

ونؤكد على تشكيل لجنة تدقيق ومحاسبة من الشرفاء لمتابعة استثمارات الحركة في الشتات ومحاسبة اللصوص، وسنعلن أسماءهم في حينه في بيان خاص.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)